المسالة الثالثة(*)

منع صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية

توطئة :

الضرورة الشعرية في أوجز تعريف لها : ما وقع في الشعر مما لم يقع مثله في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

وهي نوع من أنواع الرخص التي منحت الشعراء الحق في مخالفة القواعد التي اطردت في أساليب اللغة، وفي ضبط مفرداتها، وأباحت لهم الخروج عن بعض هذه القواعد في حدود أقرها بعض أهل العلم [١].

وقد استفسر ابن جني عما يجوز لنا من الضرورات التي وردت في أشعار المتقدمين فقال في الخصائص : «سألت أبا علي : هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا؟ فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا، فإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم يكون من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم يكون من أقبحها عندنا وما بين ذلك يكون بين ذلك» [٢].

ومن سؤال ابن جني لأبي علي نفهم أن من الضرورات ما هو حسن وما هو قبيح فالحسن منها ما لا يستهجن ولا يستثقل كصرف ما لا ينصرف «وهو موضوعنا».

والقبيح منها ما يستهجن ويستثقل كإبدال حرف ليس من حروف البدل دون أن يدل على ذلك دليل ومنه قول الحطيئة [٣] :

فيها الرماح وفيها كل سابغة جدلا ومحكمة من نسج سلاّم

فإنه أراد «سليمان بن داود» – عليه السلام – لكنه عدل عن أصل وضعها فغيرها إلى صيغة أخرى – فلو عرض هذا على من ليس عنده علم ومعرفة ما فهم أن المقصود «سليمان بن داود» عليه السلام[٤].

(*) الإنصاف مسألة ٧٠ الجزء الثاني.

١) في علمي العروض والقافية (٢٤٦)

٢) الخصائص : «١ / ٣٢٣ – ٣٢٤»

٣) البيت من البسيط : في علمي العروض والقافية (٢٤٦)

٤) في علمي العروض والقافية «٢٤٨»

أنواع الضرورات الشعرية :

يقسم كثير من الباحثين الضرورات الشعرية إلى ثلاثة أنواع :

١ – ضرورة بالحذف.

٢ – ضرورة بالزيادة.

٣ – ضرورة بالتغيير.

فمن الأول «الحذف» ترك تنوين المنصرف مع استحقاقه التنوين.

ومن الثاني «الزيادة» صرف ما لا ينصرف بتنوينه.

ومن الثالث «التغيير» وهو كثير ومنه:

فك ما وجب فيه الإدغام من مثل قول القائل:

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضننوا [١]

والقاعدة تقتضي أن يقول «ضنّوا» بالإدغام، لكنه فك للضرورة. [٢]

ما لا ينصرف:

قسّم النحاة الأسماء المعربة إلى قسمين: سموا أحدهما: متمكنا أمكن «المنصرف» وهذا لا تختلف علاماته الإعرابية عن الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة إذا كان معربا بها، وسموا الأخر: متمكنا غير أمكن أو ممنوعا من الصرف، فلم ينونوه وجعلوا علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة [٣].

وذلك لأنه بين الجر والنصب تشابه فلما حمل الجر على النصب في التثنية وجمع المذكر والمؤنث السالم، حمل الجر على النصب ههنا [٤].

وقد جعلوا صرف الأسماء هو الأصل ومنعها من هذا الأصل لا يكون إلا لعلة طارئة عليها. ولما كانت الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها فإن صرف الاسم الممنوع من الصرف للضرورة، أو للتناسب لم يقع فيه خلاف [٥].

---

١) البيت من البسيط في علمي العروض والقافية» ٢٤٨ «

٢) في علمي العروض والقافية (٢٥٤)

٣) لغة الشعر» ٢٧٩»

٤) أسرار العربية» ٢٢٣»

٥) لغة الشعر» ٢٧٩»

فمن الضرورة قول أمريء القيس [١] :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مرجلي

والشاهد فيه «عنيزة» فقد صرفه حين اضطر إلى ذلك، مع كونه علما لمؤنث.

ومثله قول زهير[٢]:

تبصر خليلي هل ترى من ظعائنٍ تحملن بالعلياء من فوق جرثم

والشاهد فيه «ظعائن» فقد صرفه الشاعر حين اضطر إلى ذلك مع إنه جمع على صيغة منتهى الجموع «فعائل».

ومن إرادة التناسب قراءة نافع والكسائي (سلاسلا وأغلالا) [٣] وقراءتهما أيضا (**قواريرا**) [٤] وقراءة الأعمش (ولا يغوثا ويعوقا ونسرا). [٥]

وقوله تعالى : «وجئتك من سبأٍ بنبأٍ يقين» [٦] قرأ الجمهور من «سبأ» مصروفا **وقرأ** ابن كثير وأبو عمرو بفتح الهمزة غير مصروف فيهما «من سبأ بنبأ» فمن صرفه «الجمهور» جعله اسما للحي، أو الموضع، أو الأب كما في حديث : فروة ابن مسبك وغيره عن رسول الله – ص – أنه اسم رجل ولد عشرة من الولد تيامن منهم بستة وتشاءم بأربعة. وكان سبأ رجلا من قحطان اسمه «عبد شمس» وقيل «عامر» وسمي. سبأ لأنه أول من «سبا» ومن منعه «من قرأ» جعله اسما للقبيلة أو البقعة [٧].

أما منع الاسم المصروف من الصرف لا يعدّ ردا إلى الأصل [٨].

وفي منع المصروف **أربعة مذاهب** :

الأول: الجواز مطلقا حتى في الاختيار وعلى ذلك قول أحمد بن يحيى فإنه أنشد : [٩]

أؤمل أن أعيش وأن يومي بأول أو بأهون أو جبار

أو التالي دبار فإن أمنه فمؤنس أو عروبة أو شبار

١) البيت من الطويل«في أوضح المسالك» ٤ / ١٣٦ – مغني اللبيب (٢/ ٣٩٦)
٢) البيت من الطويل «في همع الهوامع» ١ / ١١٩
٣) من الآية ٤ من سورة الإنسان
٤) من الآية ١٥ من سورة الإنسان
٥) من الآية ٢٣ من سورة نوح
٦) من الآية «١٢» من سورة النمل
٧) البحر المحيط ٧ / ٦٣
٨) لغة الشعر «٢٧٩»
٩) البيت من الوافر ولم يعثر له على قائل، وهو في الهمع (١/ ١٢) والإنصاف (٢/ ٤٩٧)

فقد ترك صرف «دبار» وهو مصروف، ودبار: يوم الأربعاء، وما ذكره في هذين البيتين أسماء الأيام في الجاهلية، فأول: يوم الأحد، وأهون : يوم الاثنين وجبار: يوم الثلاثاء، ودبار: يوم الأربعاء، ومؤنس: يوم الخميس، وعروبة: يوم الجمعة، وشبار: يوم السبت، وعن ثعلب أنه أجاز ذلك أيضا في الكلام. [١]

الثاني: المنع مطلقا حتى في الشعر وعلى ذلك أكثر البصريين، وأبو موسى الحامض من الكوفيين قالوا : لأنه خروج عن الأصل، بخلاف صرف الممنوع من الصرف في الشعر فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء [٢].

وما جاء مخالفا يحمل على المعنى – إن أمكن – أو القياس كما سيأتي:

الثالث : يجوز في العلم خاصة [٣].

وذلك أن للشعر موقفًا خاصًا من الأعلام، ومنه جواز تنوينه أو عدمه «أي صرفه أو منعه» استنادا إلى عدم اللبس في الأعلام [٤].

الرابع: وهو الصحيح: الجواز في الشعر والمنع في الاختيار.

وعليه أكثر الكوفيين، والأخفش والفارسي وابن برهان من البصريين، واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان قياسا على عكسه، لورود السماع بذلك كثيرا [٥].

وقد ورد عن العرب في أبيات كثيرة ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر مما يؤيد مذهب الكوفيين، ومن وافقهم من أئمة البصريين ومنها على سبيل المثال لا الحصر: **قول الأخطل**: [٦]

طلب الأرازق بالكتائب إذ هوت بشبيب غـائلة الصـدور غـدور

والشاهد فيه «بشبيب» حيث ترك صرفه، وهو مصروف، فليس فيه إلا العلمية.

---

١) أوضح المسالك ٤ / ١٣٧

٢) همع الهوامع ١ / ١٢.

٣) السابق ١ / ١٢١

٤) لغة الشعر» ٢٨.»

٥) همع الهوامع ١ / ١٢١

٦) البيت من الكامل وهو في الإنصاف» ٢ / ٤٩٣» وأوضح المسالك» ٤ / ١٣٧ «

وقول حسان : [1]

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين يوم تواكـــل الأبطـــال

والشاهد فيه «بحنين» حيث ترك صرفه وهو مصروف.

قال تعالى : (ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم)[2] ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه [3]. وحنين: واد بين مكة والطائف قريب من ذي المجاز، وصرف مذهوبا به مذهب المكان [4].

وقال بشر بن أبي خازم[5]:

إلى ابن أم أناس أرحل ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف

والشاهد فيه «أم أناس» فقد منع «أناس» من الصرف، فجره بالفتحة من غير تنوين مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية.

ومنه قول الآخر: [6]

فأوفضن عنها وهي ترغو حشاشة بذي نفسها والسيف عريان أحمر

والشاهد فيه «عريان» فقد منعه من الصرف، وهو في الأصل مصروف.

وظاهره أنّه مثل «عطشان، وسكران، وغضبان» فيكون فيه الوصفية وزيادة الألف والنون. وليس كذلك لأمرين:

الأول: أن مؤنثه على «فعلانة» لا على «فعلى» (عريانة).

الثاني: ما يمنع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون، يكون مفتوح الفاء، «وعريان» مضمومها ولذلك صرف [7].

---

١) البيت من الكامل، وهو في ديوانه. الإنصاف « ٢ / ٤٩٤ »
٢) من الآية ٢٥ من سورة التوبة
٣) الإنصاف» ٢ / ٤٩٥»
٤) البحر المحيط» ٥ / ٢٥»
٥) البيت من الكامل. الإنصاف ٢ / ٤٤٦، وقد قيل هذا البيت في مدح عمرو بن حجر الكندي، و« أم أناس» هي بنت ذهل من شيبان
٦) البيت من الطويل، ولم يعرف له قائل. الإنصاف «٢ / ٤٩٧ »
٧) الانتصاف من الإنصاف ٢ / ٤٩٨

وقال آخر : [1]

قالت أميمة ما لثابت شاخصا عــاري الأشاجع ناحــلا كالمنصل

والشاهد فيه «ما لثابت» حيث منع ثابت من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية.

وقال العباس بن مرداس السلمي: [2]

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمــع

والشاهد فيه «مرداس» حيث منعه من الصرف، وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية

ويقول (أمين على السيد) في هذا البيت :

كلمة «مرداس» كلمة منصرفة حقها التنوين هنا، لكنها منعت من الصرف لضرورة الشعر، لأن البيت من البحر المتقارب، والتفعيلة الثالثة من الشطر الثاني هي :

«س في مج» فالسين من كلمة «مرداس» توافق في الوزن الفاء من كلمة «فعولن» ولابد أن يكون بعدها حركة ولذلك امتنع التنوين هنا. [3] أما الرواية الأخرى:

فما كان حصن ولا حابس يفوقان شيخي في مجمع

فهي رواية أبي العباس المبرد.

ونظير قول ابن أبي ربيعة قول الراعي النميري: «وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو مع أن البيت بذكر «مرداس» ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم وذكر «شيخي» لا يعرف له سند صحيح ولا سبب يدنيه من التسوية، فكيف من الترجيح ؟»[4].

وعليه نقول :

إنّ الخطأ في الرواية يفتح بابا من أبواب الشر يجب أن يحال بيننا وبينه، وقديما عرض العلماء لهذا، وقالوا عند احتمال الخطأ في الرواية، ووجود روايتين في شاهد من الشواهد – **كما هو**

١) البيت من الكامل ولم يعرف له قائل. الإنصاف ٢ / ٤٩٩ والمعنى : مالي أرى ثابتا شاحبا مشارفا على الموت ؟ هزل وضعف حتى أنه كالمنصل» السيف»

٢) البيت من المتقارب. الإنصاف ٢ / ٤٩٩ وهمع الهموامع ١ / ١٢١، وحصن : هو» عيينة بن حصن الفزاري» وحابس هو :» الأقرع بن حابس» ومرداس هو أبو الشاعر العباس

وقد وجه الشاعر كلامه لسيدنا رسول الله – ص – بعد أن وزع غنائم» حنين» فأعطى (حصن وحابس) وغيرهما من المؤلفة قلوبهم أكثر مما أعطى العباس الشاعر، فغضب وقال هذا البيت

٣) في علمي العروض والقافية» ٢٥١»

٤) الانتصاف من الإنصاف» ٢ / ٥٠٠»

معنا – قالوا عن ذلك: رواية برواية، أي كل منهما تعارض الأخرى، فلا تكن إحداهما حجة على الأخرى، كما فعل المبرد هنا، وابن عصفور في البيت التالي، ولكن هيهات أن ينالا من المتواتر.

وقال دوسر بن دهبل القريعي: [1]

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عــن آل ليلى وعن هند

والشاهد فيه قوله «دوسر» فقد منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية.

أما الرواية الأخرى : وقائلة ما للقريعي عندنا. . . . . .

فقد رواها ابن عصفور، وقال: والجيد الصحيح عندنا في إنشاد هذا البيت – ثم ذكرها، وهي جرأة كجرأة أبي العباس المبرد في البيت السابق، وقد ندد بها الإمام ابن مالك [2].

قال ذو الأصبع العدواني: [3]

وممن ولدوا عـامــر ذو الطول وذو العرض

والشاهد فيه «عامر» فقد جاء به مرفوعا من غير تنوين فدل على أنه منعه من الصرف، مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

قال الأخر: [4] ومصعـب إذا جـد الأمـر أكثرها وأطيبـها.

والشاهد فيه هو قوله «مصعب» فإنه مرفوع من غير تنوين، فدل على أنه منعه من الصرف، مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

والدليل على أنه مصروف قول عبيدالله بن قيس الرقيات :

إنما مصعبٌ شهاب من الله تجلت عـن وجهـــه الظلماء

---

١) البيت من الطويل الإنصاف (٢/ ٥٠٠)

٢) الانتصاف من الإنصاف» ٢ / ٥٠٠ «

٣) البيت من الهزج – الإنصاف ٢ / ٥٠١ – وابن عقيل ٢ / ٣٤.

«وعامر» هو عامر بن الظرب العدواني، وقوله : ذو الطول وذو العرض : كناية عن عظم جسمه، والعرب تمدح بطول الأجسام.

قال الشاعر : تبين لي أن القماءة ذلة وأن أعزاء الرجال طيالها (انظر : الانتصاف من الإنصاف) ٢ / ٥

٤) البيت من الوافر – الإنصاف «٢ / ٥ .١»

وقول الفرزدق :

وقد رأي مصعب في ساطع سبط منها سوابق غارات أطانيب

والأطانيب: وصف للغارات وقولهم «غارات أطانيب»[1] أي متصلة لا أخر لها.

قال الفرزدق : [2]

إذا قال غاو من تنوخ قصيدة بها جرب عدت علي بزوبرا

والشاهد فيه قوله «بزوبر» فقد ترك صرفه وهو منصرف.

وقد نقل ابن جني عن أبي علي ما قد يفيد أن منع صرف «زوبر» في هذا **البيت جار على القياس قال:** «سألت أبا علي عن ترك صرف «زوبر» فقال: علقه علما على القصيدة، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث» [3]. وهذا هو المعنى الذي حمل البصريون عليه البيت.

ومما خرجه البصريون على المعني قول عديّ بن الرقاع العامليّ [4]

غلب المساميح الوليد سماحه وكفى قريش المعضلات وسادها

والشاهد فيه «قريش» فلم يصرفه، لأنه جعله اسما للقبيلة حملا على المعنى.

أما أن المراد من هذا البيت القبيلة فيرشحه قوله بعد ذلك في البيت «وسادها» فأعاد الضمير مؤنثا، فذلك يؤيد أنه عنى القبيلة.

ومنه قول الأعشى ميمون: (في الحمل على المعنى لا فيما ينصرف)[5]

فباتت ركاب بأكوارها لدينا وخيل بألبادها

لقوم فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفادها

والشاهد فيه «قبل إنفادها»، وكان الأصل أن يقول : قبل إنفاده، لأن الشراب مذكر، إلا أنه أنثه حملا على المعنى، لأن الشراب هو الخمر في المعنى. وهذا ما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف.

١) الانتصاف من الإنصاف ٢ / ١٠٥

٢) البيت من الطويل – والغاوي : غير الرشيد، ويروي : إذا قال راو، ويروي : إذا قال عاو بالعين المهملة : (– من عواء الكلب – وبها جرب : أي – عيب من هجاء ونحوه، وقوله : عدت على بزوبرا : أي نسبت إلي بكاملها الإنصاف٢/ ٤٩٥)

٣) الانتصاف من الإنصاف» ٧.» – ٢ / ٤٩٥، ٤٩٦

٤) البيت من الكامل وهو في مدح الوليد بن عبدالملك بن مروان : الإنصاف (٢/ ٥٠٦)

٥) البيت من المتقارب :الانتصاف من الإنصاف (٢/ ٥٠٨)

وعنده أن الشاعر أراد أن يقول: (وكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفاده)، غير أن القافية ألجأته إلى أن يقول: «قبل إنفادها» واستساغ ذلك لأن الشراب هنا هو الخمر والخمر مؤنثة، ولما لم يتيسر له أن يعيد إليه الضمير باعتبار لفظ المتقدم، أعاده إليه باعتبار معناه، فأنثه. هكذا زعم ابن الأنباري.

لكن العلماء الأثبات أعادوا الضمير المؤنث في قوله «قبل إنفادها» إلى أحد شيئين يصح مع كل واحد منهما اللفظ والمعنى.

أولهما: ذكره أبو عبيدة فقال: «فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل أن تنفد عقولهم» يعني أنهم شربوا حتى أنفدوا ما عندهم من الشراب، ولم تغب عقولهم، بل بقيت لهم يقظتهم، وصحوهم وعلمهم بما يدور حولهم.

ثانيهما : – ذكره غير أبي عبيدة فقال: «فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفاد دراهمهم». يريد أنهم مياسير، وأن أموالهم زادت على ثمن ما شربوه. وكلا هذين الوجهين صحيح المعنى صحيح اللفظ ويكون مرجع الضمير ملحوظا من السياق، مدلولا عليه به، ولا يكون في البيت دليلا على ما ساقه ابن الأنباري للاستشهاد عليه [1]. إذن الحمل على المعنى فيما جاء في الشعر ضرورة لا يؤيدهم في الغالب.

كما أن القياس لا يؤيدهم كذلك، فقد قاسوا منع ما يصرف على حذف الواو من الضمير «هو» في قول العجير السلوليّ [2] :

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

والشاهد فيه «فبيناه» فإن أصل هذه الكلمة» فبينا هو» بضم الهاء وفتح الواو – فقد حذف الشاعر الواو من الضمير «هو». فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة (في الاسم المصروف) كان ذلك من طريق الأولى. وهذا لأن الواو من «هو» متحركة والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك عند الضرورة. [3] وليس حذف المتحرك مما يجزم به في البيت.

---

١) الانتصاف من الإنصاف » ٢ / ٥ . ٨»

٢) البيت من الطويل، وهو في وصف رجل أضل بعيره، ويأس من عوده، فأراد أن يبيع رحله، فبينا هو يبيع رحله إذ سمع من يعرّف البعير ليطلبه صاحبه، وشبه حاله مع من يحب بحال صاحب هذا البعير. انظر الانتصاف من الإنصاف» ٢ / ٥١٢»

٣) الإنصاف« ٧.» – ٢ / ٥١٢ ’ ٥١٣

قال الأعلم الشنتمري: «إن الشاعر سكن الواو ضرورة ثم حذف هذه الواو الساكنة ضرورة أخرى، فأدخل ضرورة على ضرورة. ومثل هذا البيت قول الآخر: [1]

بيناه في دار صدق قد أقام بها حينـــا يعللنا ومـا نعللـــه

قال الأعلم: «أراد بينا هو» فسكن ضرورة ثم حذف ضرورة فأدخل ضرورة على ضرورة.

هذا وقد ورد حذف التنوين في الكلام من غير ضرورة.

١ – **قال تعالى** : «فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون»[2] **قرأ ابن محيصن** بالرفع من غير تنوين، وحذف تنوينه كما قال لكثرة الاستعمال[3].

٢ – **قال تعالى**: «ولا الليل سابقُ النهارِ»[4] **قرأ عمارة ابن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي** «سابق» بغير تنوين، والنهار بالنصب. **قال المبرد** : «وسمعته يقرأ فقلت ما هذا ؟ قال: أردت سابقٌ النهار فحذفت لأنه أخف» [5].

٣– **قال تعالى** : «قل هو الله أحد الله الصمد».[6]

قرأ أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن وابن أبي إسحاق، وأبو السمال، وأبو عمرو وفي رواية يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون عنه «أحدُ اللهِ» بحذف التنوين لالتقائه مع لام التعريف وهو موجود في كلام العرب [7] ..

أمّا البصريون : فلما لم يجدوا حملا على المعنى في بعض الأبيات وردّ القياس في بعضها الأخر، **قالوا** : إن الكلام هو الذي يتحصل به القانون «القاعدة» دون الشعر وعليه فإن ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف. لعدم التباسهما في اختيار الكلام. [8]

---

١) لم يعرف له قائل وهو من البسيط : الإنصاف (٢/ ٦٧٨)
٢) من الآية ٣٨ من سورة البقرة
٣) البحر المحيط ١ / ٣٢٣
٤) من الآية ٤. من سورة» يس»
٥) البحر المحيط ٧ / ٣٢٣
٦) الآية» ١، ٢» من سورة الإخلاص
٧) البحر المحيط ٨ / ٥٢٩، ٥٣.
٨) الإنصاف ٢ / ٥٢.

وهذا ما دفع ابن الأنباري إلى تأييد الكوفيين ولاسيما بعدما أيدهم عدد غير قليل من أئمة علماء البصرة.

وما ذهب إليه البصريون من أن ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسا، طالما القانون يتحصل بالكلام وليس بالشعر، أغرى محمد حماسة عبد اللطيف «إلى القول – وهو بصدد الحديث عن نفي الضرورة الشعرية– إن الفصل بين الشعر والنثر في التقعيد يحل كثيرا من المشكلات اللغوية التي أوقع فيها التعميم، فقد خلط النحاة بين الشعر والنثر، فاهتزت قواعد الممنوع من الصرف في أيديهم، واتهمهم الباحثون بالاضطراب، والتمحل واختلفوا فيما بينهم اختلافا غير يسير، لأن كل فريق حاول أن يفرض قواعده على اللغة»[1].

والحقيقة أن قواعد ما لا ينصرف لم تهتز في أيديهم، ولم يتهمهم أحد بالتمحل والاضطراب، بل إن الحمل على المعنى باب واسع في كتب النحو عزا إليه البصريون ما خالف قانونهم، إلا أن أئمة علماء البصرة لما وجدوا الظاهرة موجودة وبكثرة في كلام العرب لم يجدوا مناصا من طرح المذهب، وموافقة الكوفيين، فحريّ بالدكتور حماسة أن يعترف بأن هناك أبوابا يصعب معها نفي الضرورة، ولاسيما أن أستاذه وأستاذنا الإمام ابن مالك، وهو من أوائل المدافعين عن نفي الضرورة وافق الكوفيين في هذه المسألة.

والله أعلم.

١) لغة الشعر (٢٨)